إسماعيل صدقي ونشاطه الاقتصادي في مصر ١٩١٤-١٩٣٤

د. مازن مهدي عبد الرحمن
وزارة التربية/ معهد إعداد المعلمين الرصافة/١

الملخص:

يعد إسماعيل صدقي منظّراً اقتصادياً، على الرغم من أن سمعة الرجل السياسية في مصر كانت غير مرحب بها بسبب دكتاتوريته، ورغم اختلاف الكثير من معتقداته، وآرائه السياسية، وكانت سمعة الرجل الاقتصادية، ودوره في الاقتصاد المصري شيئاً مشهوداً له بالكفاية، إذ حرص بالذات أثناء توليه رئاسة الوزارة عام١٩٣٠ وحتى استقالته عام١٩٣٤ على تنمية الاقتصاد الوطني خلال مدة الأزمة الاقتصادية العالمية عام (١٩٢٩-١٩٣٣)، وكان له الفضل الكبير في إقامة المشاريع الرأسمالية المهمة منها كورنيش النيل والبنك العقاري المصري وبنك التسليف الزراعي، وتعلية خزان أسوان، فضلاً عن اشتراكهُ في عضوية الشركات الأجنبية، إذ قال عنه اللورد كيلرن "إنه السياسي الوحيد الذي ترك العمل السياسي يعمل في المجال الاقتصادي".

المقدمة:

لا يمكن أن يزعم عند كتابة هذا البحث، انّه سوف يعطينا فكرة مستفيضة عن فكر إسماعيل صدقي[١] الاقتصادي منذ بدء اشتغاله بالسياسة والاقتصاد. وحتى اعتزاله العمل السياسي وتطور هذا الفكر رويداً رويداً، ولكن مع هذا نستطيع القول إنّ الملامح التي نقدمها في هذا البحث، كفيلة بالقاء الكثير من الضوء على طبيعة فكر إسماعيل صدقي في القضايا الاقتصادية المصرية.

يعد إسماعيل صدقي شخصية مهمة مرت بتاريخ مصر السياسي والاقتصادي، وأثرت في مسار أحداث مصر تأثيراً كبيراً سواء كان ذلك في السلب أو الإيجاب، على الرغم من أن سمعة إسماعيل صدقي السياسية جعلته غير محبوب عند الشعب المصري الذي كان يعده شخصية دكتاتورية لا يبالي بحقوق الشعب، إلا أن سمعة الرجل الاقتصادية ودوره في الاقتصاد المصري، كان شيئاً مشهوداً له بالكفاءة، إذ كان عهده مملوءاً بالإنجازات الإدارية والمالية. وعرف عن إسماعيل صدقي الكفاية في الشؤون الاقتصادية منذ وقت مبكر وهذا أهله أن يكون وزيراً للزراعة عام١٩١٤، ثم رئيساً

للجنة التجارة والصناعة عام١٩١٦، ثم رئاسة المجلس الاقتصادي المصري، واتحاد الصناعات المصري عام١٩٢٢، وفي عام ١٩٢٦ أصبح رئيساً للجنة المالية لمجلس النواب في وزارة عدلي يكن، فضلا عن ذلك عرف عنه تعاونه مع الأجانب وإعجابه بذكائهم ونشاطهم إذ كان عضواً في كثير من مصارفهم المالية وشركاتهم الاقتصادية[٢]، وقد إعتمد الباحث على الكثير من المصادر، جاء في مقدمتها الوثائق العراقية التي نشرها الدكتور جعفر عباس حميدي في كتابه **(التطورات السياسية في مصر (١٩٣٠-١٩٤٢)**، واعتمد الباحث على عدد من الكتب يأتي في مقدمتها **(نمر السياسة المصرية)** لسنية قراعة وكتاب **(إسماعيل صدقي باشا)** لمحمد محمد محمد الجوادي.

أولاً- بداية إسهامات إسماعيل صدقي في الحياة الاقتصادية:

تقلد إسماعيل صدقي أولى الوظائف في وزارة المكانية **(العدل)** كاتباً للنيابة براتب شهري قدره خمسة جنيهات، وتحت رئاسة فئة بينها وبين العلم في جوهره بون شاسع[٣]، ثم عين في وظيفة **(مساعد نيابه)** في منطقة أتياي البارود بعشرة جنيهات، ولم يكد يستقر بوظيفة مساعد نيابه حتى أعلنت بلدية الإسكندرية حاجتها إلى سكرتير إداري في مجلس بلدية الإسكندرية ورئيس قسم القضايا، واشترطت لإتمام التعيين، الاشتراك في مسابقة كانت باللغة الفرنسية كان موضوعها: **(هل من الأفضل أن تكون مواصلات المدينة في يد الحكومة أو في يد شركة أهلية؟))**.

تقدم صدقي للمسابقة، وكان النجاح حليفهُ، إذ تناول الموضوع من شتى نواحيه، وفضل الإدارة الأهلية **(الخاصة)** لامثال هذه المشروعات التي قد تكون حاسمة أو سريعة إذا باشرتها الحكومة، ووجدت نفسها أمام لوائح وقوانين مالية[٤]، ثم أصبح بعدها إسماعيل صدقي في وظيفة سكرتير عام البلدية التي يسيطر عليها أثرياء الجاليات الأجنبية[٥]، وفي أثناء تولي بطرس غالي[٦]، رئاسة الوزراء عام١٩١٠، أسندت إلى إسماعيل صدقي إدارة السجون والصحة والبلديات، وكان لهذه البلديات مجالس منها المجلس الأعلى للبلديات[٧].

قبيل الحرب العالمية الأولى التي اندلعت في آب عام ١٩١٤، كلف حسين رشدي باشا بتأليف الوزارة، فشكل وزارته في ٥ نيسان عام١٩١٤[٨]، وتقلد إسماعيل صدقي منصب وزير الزراعة، وهي المرة الأولى التي أصبح فيها وزيراً وكانت باكورة أعماله

في وزارة الزراعة إنشاء المجلس الفني الأعلى[٩]، الذي اقترح تقديم وضع مسودة قانون مشروع شركات التعاون الزراعية إلى الجمعية التشريعية في نيسان عام١٩١٤ لتشريعه، وكانت المبادئ التي أسس عليه صدقي مشروعه هي[١٠]:

١-أن يكون وجود الشركات وتكوينها بموافقة وزارة المالية وحدها، ولا رجوع في ذلك إلى أي سلطة قضائية.

٢-أن يكون لوزارة المالية التدخل الفعلي في أمور الشركات المالية وحساباتها وأن تكون إدارة الشركات تحت إشراف عام من موظفي الحكومة، ووزيري المالية والزراعة، ومديري الأقاليم، وذلك لتسير جميعها سيرة واحدة.

٣-أن يكون من حق وزارة المالية حل هذه الشركات، لسبب من الأسباب غير المنصوص عليها من المادة الثالثة عشرة من أصل المشروع.

هذا التدخل المباشر الذي تناقض مع المعتقدات الاقتصادية لإسماعيل صدقي جاء نتيجة خروج بعض الشركات عما أعلنته من أهداف عند إنشائها وهو ما أخل بالمنظومة التي أراد صدقي لها ان تنهض بالزراعة المصرية. ومشروع قانون شركات التعاون الزراعية الذي تقدم به صدقي إلى الجمعية التشريعية ضم خمس عشرة مادة، تقضي المادة الثانية منه بمباشرة هذه الشركات لأعمالها تحت إشراف وزارة الزراعة، والتي امدتها بالمساعدة اللازمة، لضمان حسن سير ما تقوم به الأعمال الزراعية، هذه المساعدة وصفها صدقي **(بمساعدة أدبية)** [١١].

ومن أهم مواد المشروع الذي اقترحه صدقي انه يجوز تأليف الشركات فيما بين رعايا الحكومة المحلية فقط، وأنه لا يجوز لأي عضو في أحدى هذه الشركات ان يمتلك أكثر من **(٥/١)** الحصص، والاّ يزيد مجموع قيمة هذه الحصص على **(١٠/١)** رأس مال الشركة[١٢].

ولعل صدقي أراد من وراء هذه المادة وضع شركات التعاون الزراعية تحت رقابة الحكومة، فضلاً عن ذلك الوقوف ضد احتكار بعض المصريين لهذه الشركات دون آخرين.

في شهر حزيران من العام نفسه، رأى صدقي أن هنالك عقبات عدة تحول دون دخول القطن المصري المحلوج إلى أسواق الولايات المتحدة الأميركية وانّ سيترتب

عليه خسارة أحد أسواق القطن المصري، الذي بيع فيه عام ١٩١٣ مليون قنطار، ومن ثم سوف يتأثر القطن المصري، فضلاً عن أن زراعة القطن سوف تزداد قوة وانتشاراً في الولايات المتحدة فتتمكن واشنطن من الانفراد وحدها، والاستغناء عن القطن المصري مستقبلاً(١٣).

وعندما شكل حسين رشدي الثانية في **(١٩ كانون الأول عام ١٩١٤)**، تولي إسماعيل صدقي وزارة الأوقاف على أساس أن لديه القدرة الكافية على مواجهة مسائل إصلاح الأوقاف، وقد بدأ صدقي عمله وزيراً للأوقاف بأن عهد إلى توظيف أموال الوقفيات إلى النشاط الزراعي، بمراجعة حصر أوقاف الأعيان من أماكن وأطيان، وإنشاء قسم جديد للزراعة والري يختص بإدارة أعمال المزروعات التي على ذمة الوزارة، وشراء الأدوات واللوازم الخاصة بها، وبيع الحاصلات الزراعية، وتجهيز ما يتعلق بتأجير الأطياف المتخصصة التأجير، فضلاً عن ذلك عمل على الاقتصاد في مصاريف الانتقال وبدل السفر بأن جعل إقامة المفتشين بالجهات بمراكز المكلفين بالتفتيش عليها بدلاً من إقامتهم بمركز الوزارة بمصر، لما في ذلك التقليل من المصاريف والإشراف على الأعمال من قرب وهذا هو المهم. وعلى الرغم مما قدمه صدقي من الأعمال الاقتصادية، أعفي من منصبه في أيار عام ١٩١٥(١٤)، ولعل الإقصاء لم يكن لأسباب سياسية أو اقتصادية على الإطلاق، وان إقالة صدقي لم تعنِ إخراجه من الحياة العامة، فقد رأس **(لجنة التجارة والصناعة)**، التي كان لها أثرها الواضح في الاقتصاد المصري.

بعد استقالة إسماعيل صدقي، انقطعت علاقته بقصر عابدين حتى وفاة السلطان حسين كامل، أراد حسين رشدي باشا رئيس الوزراء خلال تلك المدة الاستفادة من خبرته الاقتصادية(١٥)، ولاسيما بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة للحرب العالمية الطاحنة عام١٩١٥، وانقطاع الواردات من الخارج، وارتفاع أسعار القطن خلال الحرب، الذي أدى إلى رواج نقدي لم تشهده مصر من قبل، فتحقق فائض في الميزان الحسابي نتيجة زيادة الصادرات على الواردات بمقدار **(٢٤)** مليون جنيه في المدة من ١٩١٤ إلى نهاية عام١٩١٨، فضلاً عن وجود القوات البريطانية في مصر الذي أدى إلى الرخاء المالي نتيجة لما أنفقته تلك القوات في المدة من ١٩١٥-١٩١٩ والذي بلغ

٩٤٦,٠٠٠ و٨٣ جنيهاً، وهذا انعكس على ازدياد استثمار رأس المال المصري على حساب وقف الواردات الأجنبية، فانشئت عدة صناعات ضرورية تعتمد بالدرجة الأولى على الخامات المحلية المتاحة، لسد العجز في الأسواق المحلية المصرية، أمثال مصانع الغزل والنسيج القطنية والكتانية، والحريرية، ومعاصر الزيوت، ومصانع الدباغة، وغيرها[١٦]، على الرغم من ان مصر لم تكن قد عرفت بعد معنى الحماية الكمركية، وهذا دفع مجلس الوزراء المصري إلى إصدار قرارٍ استثنائي بتشكيل **(لجنة التجارة والصناعة)** في ٨ من آذار عام١٩١٦ برئاسة إسماعيل صدقي، للنظر في تأثير الحرب في صناعة البلاد وتجارتها وإيجاد أسواق جديدة للمنتوجات الصناعية أو تبديل الأصناف التي انقطع دخولها من الأصناف المصنوعة في مصر، أو التي تأتي إلى البلاد والمسموح بالتعامل معها. وحدَّد مجلس الوزراء تشكيل هذه اللجنة ومهامها على النحو الآتي:

أولاً: تتكون اللجنة من إسماعيل صدقي رئيساً لها ومن عدد من الأعضاء[١٧].

ثانياً: تتفاوض إدارة التعليم الفني والصناعي والتجاري مع هذه اللجنة، وتبذل لها كل معونة فيما يتعلق بجميع الأعمال الداخلة في اختصاصها.

ثالثاً: تقدم اللجنة تقريرها بما تريد اتخاذه من التدابير إلى رئيس الوزراء

بعد جهود شاقة وشاملة، وضع إسماعيل صدقي تقريراً مهماً عن الصناعة والتجارة، والنظام الذي يجب اتباعه لتحسين الاقتصاد المصري وتطويره لاسيما في شقيه الصناعي والتجاري، وكان هذا التقرير هو الأساس الذي قامت عليه **(مصلحة التجارة والصناعة)** في نيسان عام١٩٢٠، التي تحولت إلى **(وزارة التجارة والصناعة)** فيما بعد، وذلك لتوجيه الصناعات الأهلية للطرق الصحيحة من طريق النصح والإرشاد مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ مقترحات لجنة التجارة والصناعة.

لعل خبرة صدقي هي الركيزة التي اعتمد عليها المسؤولون عند اختياره رئيساً للجنة التجارة والصناعة.

في أوائل كانون الأول عام١٩١٦ قدمت اللجنة تقريرين **(أحدهما)** يشير إلى تأثير الحرب في التجارة، **(والآخر)** يشير إلى تأثيرها في الصناعة، ثم قدمت تقريرين آخرين يخصان ما يجب على الحكومة والشعب المصري القيام به من أجل الارتقاء بالتجارة

والصناعة، انتهى عمل اللجنة في ٥ من تشرين الثاني عام١٩١٧، وطبع تقريرها عام١٩١٩، وقد عَزَتَ اللجنة أسباب التردي التجاري في مصر إلى الامتيازات الأجنبية التي تحكمت في الحياة الاقتصادية بمصر من طريقين هما: الشركات الأجنبية، والغرف التجارية[١٨]، ثم اقترحت اللجنة أموراً عدة منها: تعديل نظام الكمارك، وفتح المدارس الصناعية، والتوسع في خفض أجور النقل بالسكك الحديدية ومنع إعانات مؤقتة أو امتيازات بشروط ميسرة لبعض المشروعات الصناعية الخاصة باستخراج المعادن مما يكون له منفعة عامة. وتقديم القروض **(مشروطة برهن على سبيل الضمان)**، واقترحت اللجنة إنشاء معهد للأبحاث الصناعية، وإنشاء معمل فني لإجراء التجارب، وعمل الأبحاث العلمية، كما أكدت اللجنة ضرورة التدخل الحكومي في تلك المدة لنجاح الصناعة الوطنية على حساب الصناعة الأجنبية[١٩].

ولعل أن تقرير اللجنة كان أول معالجة علمية وواقعية لأبرز الأسباب التي أدت إلى تردي الأحوال في مجالي الصناعة والتجارة المصرية، وعزوف المصريون عن الاستثمار في ذلك النشاط.

كانت بريطانيا منذ احتلالها لمصر عام١٨٨٢م ان مصر لا تصلح أن تكون إلا بلداً زراعياً، وهذا أثر تأثيراً واضحاً في ضعف النمو الرأسمالي في مجالي التجارة والصناعة، وعلى الرغم من ذلك، قامت بعض الجهود، ونشطت الصناعة المصرية في أثناء مدة الحرب العالمية الأولى، ولكنها اندثرت بمجرد انتهاء الحرب، وذلك لشراسة المنافسة الأجنبية التي عادت من جديد للظهور، إذ كانت التجارة في أيادٍ غير مصرية، لأسباب عدة منها أن المصريين كانوا يفضلون استثمار أموالهم في الزراعة، وان المميزات التي كان ينعم بها الأجنبي بفضل نظام الامتيازات الأجنبية، كانت ترجح كفة الأجنبي على المصري، فضلاً عن ذلك كان اليونانيون يحتكرون محلات البقالة، والفرنسيون يحتكرون تجارة المنسوجات الحريرية، والبريطانيون يحتكرون تجارة الفحم، والأرمنيون يحتكرون تجارة السكائر، وباعة المشروبات الروحية كانت بأيدي اليونانيين والإيطاليين[٢٠].

أما في مجال التجارة الداخلية فهي أيضاً كانت في حالة من الفوضى والعشوائية، ولم يهتمَّ بشأن الغرف التجارية المصرية التي أنشئت في مصر غرفة تجارية

عام١٩١٣، إذ وضع أسسها مجموعة من تجار مصر في مقدمتهم عبد الغني سليم عبده، وأحمد مدكور باشا، ولعل دور الغرفة (آنذاك) لم يكن بالمستوى الذي يستحق الذكر، وذلك لأن التجار المصريين لم يكن لديهم باع طويل في المجال التجاري سواء في الداخل أو الخارج[٢١].

في مطلع عام١٩٢٠ أخذت فكرة إنشاء الغرف التجارية تنتشر على نطاق واسع في معظم المديريات المصرية، إلا أنه كان يتنازع تلك الغرف عاملان هما: عامل الفشل وعامل النجاح وذلك لأسباب عدة: أهمها ضعف ماليتها، وفقدان روح التعاون بين أعضائها، وعدم وجود رقابة حكومية منظمة عليها لضمان إرشادها، ومساعدتها مادياً وأدبياً، وهذا كان له الأثر في ظهور عجزها عن تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها[٢٢]. وهكذا جاءت **(لجنة التجارة والصناعة)** خطوة اقتصادية لها قيمتها ووزنها.

ثانياً-معالجات إسماعيل صدقي في الميدان الاقتصادي ١٩٢١-١٩٣٣:

أ- السياسة المالية ١٩٢١-١٩٢٢:

بعد فشل مفاوضات سعد- ملنر، واستقالة الأخير من وزارة المستعمرات البريطانية، وتعيين السير ونستون تشرشل Cherchill خلفاً له[٢٣]، رأت السلطات البريطانية ان الضرورة تقضي بتعيين عدلي يكن رئيساً للوزراء، وهي الوزارة التي اشترك فيها صدقي وزيراً للمالية، إذ كانت لآراء صدقي التي تبناها إبان رئاسته للجنة التجارة والصناعة بضرورة تشجيع الصناعات المصرية، آثارها المترتبة على أول قراراته في هذه الوزارة، عندما أصدر أمراً بزيادة رسوم الكمارك على بعض السلع المستوردة لتصل إلى (٨/١) من القيمة، والشيء نفسه بالنسبة لبعض شركات البترول الموجودة في مصر بفرض رسوم مالية تقابل مجموع مبيعات الشركة من خلال الكشوف المالية التي ترسلها الشركة إلى مركزها العام[٢٤]، واتبع صدقي باشا سياسة اقتصادية استندت إلى:

١- وضع خطة اقتصادية عملية، يكون من شأنها تكوين مال احتياطي كبير.
٢- السعي إلى زيادة الموارد المصرية ولتناسب مع احتياجات البلاد.

كان هدفه من اتباعه هذا المنهج الاقتصادي هو إمكان تنفيذ أعمال الري الكبرى وإصلاح الأراضي، ونشر التعليم، فضلاً عن المصروفات الاستثنائية التي قال صدقي أنها: "تترتب على تغيير النظام السياسي ليتسنى لمصر أن تتبوأ مركزها بين البلدان المستقلة"؟

قام صدقي باشا بإجراءات عدة لسد العجز المالي للسنة السابقة (**١٩٢٠**) الذي قارب لأحد عشر مليون جنيه وذلك لأجل زيادة الواردات، مع الاقتصاد الشديد في المصروفات حفظاً لتوازن الميزانية، والعمل بقدر الاستطاعة على توفير مال احتياطي كبير، وأشار إلى ضرورة ان تعرف وزارة المالية ميزانية كل مصلحة لتتدخل في الوقت المناسب سواء لزيادة إيراداتها أو لمنع تجاوز وارد لحدود مصاريفها[٢٥].

ومن الإجراءات الاقتصادية التي اتبعها صدقي (**آنذاك**) فرض رسوم على السكر المصنوع في مصر، تقدر بـ(**جنيه**) واحد عن كل ألف كيلو غرام منه، عند خروجه من المعمل، وأن كل كمية من السكر توجد خارج المعمل، ولا يكون قد دفع عنها الرسم، تعدّ مهربة، وتصادر لحساب الحكومة، وأن السكر الذي يصنع في مصر ويصدر إلى الخارج هو الذي تدفع له الرسوم المقررة عنه، في حين يعفى السكر المصنوع في مصر ويستهلك فيها من الرسوم[٢٦].

وفي أثناء وزارة عبد الخالق ثروت عام١٩٢٢، استمر إسماعيل صدقي في خطة اقتصاد المصروفات، فانخفضت النفقات المالية إلى ٣١,٣٦٥,٠٠٠ جنيه في ميزانية ١٩٢٢-١٩٢٣ عما كانت عليه في ميزانية عامي ١٩٢١-١٩٢٢، والتي بلغت فيها النفقات المالية ٣٣,٩٧٣,٠٠٠ جنيه، فضلاً عن ذلك كان يسير على الخطة السابقة نفسها في سبيل إيجاد التوازن في احتياطي الميزانية[٢٧].

قام إسماعيل صدقي بمعالجة مشكلة موظفي العقود، وبمعنى آخر، (**والموظفين الموقتين**)، غير الخاضعين لقواعد الخدمة المدنية من تقاعد وضمان، إذ لم تستقطع من أجورهم الشهرية النسبة المقررة آنذاك، وهي (**٥%**)، مثلما يحدث مع الموظفين الدائمين، ومعنى هذا أن مدة خدماتهم في الحكومة لم تكن تحسب لهم لأعراض الخدمة والتقاعد، ومن ثم لم تكن لهم درجات وظيفية وزيادات وتقاعد كأمثالهم من الموظفين

الدائمين، ولكن إسماعيل صدقي، أصدر قانوناً لإصلاح هذه الحالة المجحفة، وتضمن هذا الأمر التعليمات الآتية[٢٨]:

١- كل موظف أو مستخدم من موظفي الحكومة ومستخدميها يكون مقيداً، أو يعين فيما بعد، في سلك الموظفين الدائمين الذين يجري عليهم حكم استقطاع الخمسة من مئة مراتباتهم، يجوز أن يدخل في حساب مرتبة مدة خدماته السابقة التي لم يستقطع عنها شيء مما يذكر.

٢- مدة الخدمات المذكورة آنفاً تدخل في حساب المرتّب بمقدار الثلثين، من غير أن يدفع أصحاب الشأن مرتباتهم الخاصة بتلك الخدمات، متأخر احتياطي الخمسة من مئة.

٣- مدة هذه الخدمات نفسها تدخل في حساب الراتب كاملةً، إذا تعهد أصحاب الشأن أن يدفعوا في الخزانة متأخر احتياطي الخمسة في المائة عن مرتباتهم الخاصة لمجموع تلك المدة.

أما عن متأخر الاحتياطي الواجب على صاحب الشأن دفعه إلى الخزانة، فقد حدد إسماعيل صدقي مقترحات عدة منها:

١- مقدار الرواتب التي دفعت للموظف أو المستخدم خلال جميع المدة الواقعة بين دخوله، وبين تعيينه نهائياً في سلك المستخدمين الدائميين.

٢- يحسب احتياطي الخمسة من مئة عنها مجموع الرواتب السنوية في مدة الخدمة المذكورة.

٣- متأخرات الاحتياطي المستحقة عن كل سنة تدفع عنها فائدة مركبة، سنة فسنة بسعر (٣%) سنوياً.

٤- يجوز لكل موظف أو مستخدم، في أي وقت كان، ان يسدد كل الأقساط المستحقة عليه للخزانة عن متأخر الاحتياطي، أو بعضاً منها، على أنه لا يقبل دفع أقل من (٢٥) جنياً مصرياً.

ولا بد من القول: أن هذا الأجراء قد خدم شريحة من مستخدمي الدولة وجعل لهم تقاعداً يقيهم شر العوز بعد بلوغهم القانونية الخدمة.

غير أن أهم ما أنجزهُ إسماعيل صدقي خلال عملهِ في وزارة المالية القرار الذي أصدره في السابع من شهر أيلول عام١٩٢٢، إنشاء **(المجلس الاقتصادي)**، لوضع الاقتراحات التي من شأنها تنمية موارد البلاد المالية والاقتصادية، فكان بمثابة حلقة الوصل بين الدولة **(اتحاد الصناعات المصرية)** [٢٩]، والذي انشئ في العام نفسه، رئاسته أيضاً[٣٠]. ووضع منهاجاً للعمل استوحاه من توصيات لجنة التجارة والصناعة أي آخر أن المجلس الاقتصادي هو الامتداد الطبيعي للجنة التجارة والصناعة وقد تضمن المنهاج في بعض فقراته ما يأتي[٣١]:

١- خفض الرسوم الكمركية ورسوم الرحيق التي كانت مفروضة على الوارد من جميع المواد الأولية اللازمة للصناعات القائمة في البلاد.
٢- خفض أجور النقل في السكك على الوجه الذي يواكب الصناعات المصرية.
٣- الأخذ بمبدأ **(الدروباك)**، أو السماح الكمركي، وهو يعني استرجاع الرسوم الكمركية التي تدفع على المواد الأولية المستوردة متى استعملت هذه المواد في صنع منتوجات تصدر إلى الخارج.
٤- تفضيل الحكومة للمنتوجات المحلية المصرية في مشترياتها.
٥- تحسين طرق ووسائل النقل بالبر والبحر وتطويرها.
٦- إصلاح النظام الكمركي، ووضعه على أسس اقتصادية.

على جانب آخر قرر إسماعيل صدقي تخصيص مبلغ مقداره مئة ألف جنيه (١٠٠,٠٠٠)، وإيداعها في البنك المصري لتقرض منها الصناعات الصغيرة بشرط ان لا يتجاوز مقدار السلفة الواحدة (١٠٠٠) جنيه لمدة لا تزيد على خمس سنوات، وإقراض الصناعات الكبيرة بشرط ان لا تتجاوز السلفة الواحدة عشرة آلاف جنيه (١٠,٠٠٠) لمدة لا تزيد على عشر سنوات، ومما هو جدير بالذكر أنّ هذه السلف كانت تمنح بضمان عقار زراعي، وهذا لم يحقق الهدف المطلوب في دعم الصناعة على المستوى المطلوب[٣٢].

وعليه يمكن القول: إن المجلس الاقتصادي و**(اتحاد الصناعات)** قد أنشه تنفيذاً لمقترحات إسماعيل صدقي الرامية إلى تقدم الصناعات المصرية، وتفضيل المنتوجات

المحلية على سواها، وإنه في الوقت نفسه وضع الأسس الاقتصادية السليمة، التي تؤدي إلى النهوض بالاقتصاد على أكمل وجه.

ب-إسماعيل صدقي بوصفه رئيساً للجنة المالية بمجلس النواب ١٩٢٦-١٩٢٨:

في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ استقالت وزارة عدلي يكن، ليترك إسماعيل صدقي وزارة المالية، ولكن شغل منصب رئاسة اللجنة المالية عام١٩٢٦، وقد وضع تقارير عدة أثناء طرح مشروع ميزانية عامي ١٩٢٦-و١٩٢٧، و١٩٢٧-و١٩٢٨، ١٩٢٨-و١٩٢٩، الذي أكد فيه الخطوات التي يجب على الحكومات المتعاقبة اتباعها من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي الوطني(٣٣)، ومن أبرز الأمور التي أكدَّها صدقي في تقريره ما يأتي:

١- اعترض إسماعيل صدقي على زيادة أعداد الحرس الملكي من ضباط، وضباط صف ولأفراد يقومون بحراسة حدائق القصر والقبة، واقترح تقليص أعدادهم وعودتهم إلى معسكراتهم في الجيش.
٢- تقليص المخصصات المخصصة للملك حتى يخفف من أعباء ميزانية الدولة، لاسيما بعد أن نمت مصروفاته نمواً كبيراً، حتى بلغ مبلغاً فاق خزانة الدولة.
٣- اقترح أن تسود لوائح التوظيف على موظفي السراي منعاً لما يترتب على ذلك من الأثر السيئ في المعيشة وفي نظام الترقي عند نقلهم إلى مصالح أخرى، ولاسيما بعد موظفو بالديوان الملكي لا يعاملون مثل زملاءهم في الوزارات والمصالح التابعة لها بالنسبة للدرجات والعلاوات، ولذلك رأى صدقي إن هذا النظام لا يوافقُ المبادئ الأساسية لوضع ميزانية الموظفين ومساواتهم في المصالح كافة.
٤- أما في مجال الصناعة، فقد طالب صدقي بضرورة تعضيد الصناعة الوطنية لإيجاد فرص عمل للأيدي العاملة، حتى يمكن التعويض بالصناعات المصرية عما تستورده البلاد من الصناعات الأجنبية، وقد أشار صدقي إلى انَّ هذا المجال يجب أن تشترك فيه الحكومة والأفراد، وأن واجب كل من الطرفين لا يقل عن الآخر.

ولعل إدراك صدقي خطر ارتباط مصر نشاط واحد وهو الزراعة لاسيما بعد ظهور شبح الأزمة الاقتصادية العالمية، جعله يؤكّد ضرورة الاهتمام بالصناعة، وما سيتبع ذلك من اهتمام بالتعليم الصناعي.

٥- أكد صدقي ضرورة الامتناع عن المساس بالمال الاحتياطي دون أن توضع سياسة مالية على أسس متينة.

٦- رأى صدقي ان هنالك أربعة أبواب في الإيرادات تصلح لأن تكون دعامة حقيقية لميزانية الإيرادات لأنها نوع من الضرائب الحقيقية وهي: **(أموال الأطيان، وعوائد المباني، ورسوم الكمارك، ضريبة القطن)**، ورأى أن **(٥٠%)** من إيرادات الأفراد لا تأخذ عنها الحكومة ضريبة ما في حين أن عبء الضرائب واقع برمته على الملكية العقارية التي لا تقل عن النصف من إيرادات الأفراد، ولذلك اقترح إعادة النظر في الرسوم الكمركية، ولاسيما بعد انتهاء مدة المعاهدة التجارية عام١٩٣٠ التي سبق لمصر ان عقدتها.

وفي موضوع ارتفاع أسعار القطن، أشار صدقي إلى مؤثرات فيضان نهر المسيبي وانعكاساته على منتوج القطن الأميركي وإصابته بعجز كبير، والهبوط نتيجة الأزمة الاقتصادية التي انتابت بريطانيا، فتدنت إلى حد ما حركة الشراء، وفي الوقت نفسه طالب صدقي تهيئة الطرق لتسهيل وسائط النقل وجعلها أقل كلفة، ووضع الأسس السليمة للتعليم الفني والزراعي[٣٤].

والملاحظ هنا ان دور إسماعيل صدقي، خلال المدة بيت عامي ١٩٢٦-١٩٢٨، كان قد اسهم بشكل واضح وبارز في مناقشات اللجنة المالية للأمور الاقتصادية المختلفة، كما ظهر دوره واضحاً في أثناء المناقشات العامة لسياسة الدولة في المجلس النيابي، وكان له دورٌ في تقديم المشورة للحكومات خلال المدة المذكورة، ولاسيما الحكومات الأئتلافية.

ج- وزارة إسماعيل صدقي الأولى وسياسته الاقتصادية أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية١٩٢٩-١٩٣٣:

حينما كلف الملك فؤاد الأول[٣٥] إسماعيل صدقي تشكيل الوزارة في ١٩ من حزيران عام١٩٣٠ كانت البلاد تمر بظروف اقتصادية صعبة قال عنها الرافعي: "**إنها أشدُّ الأعاصير والعواصف**"[٣٦]، وهنا إشارة واضحة إلى الوقت غير المناسب للناحية الاقتصادية، إذ كانت الأزمة الاقتصادية العالمية عنيفة، تطاير شررها إلى مصر، وأخذت أسعار القطن بالهبوط بدرجة مخيفة، وهددت الأزمة مصالح الفلاحين والعمال، إذ أن مصر تعتمد اعتماداً كلياً على محاصيل القطن. فقد كان الطلب عليه ضئيلاً بسبب خضوعه للعرض والطلب الدوليين، وهذا أدى إلى عدم تمكن مصر من تسويقه، فترتب على ذلك انخفاض مستوى المعيشة في مصر[٣٧].

ذكر صدقي في الكتاب الذي رفعه إلى الملك فؤاد أثناء تشكيل الوزارة: "**أن وزارته هي وزارة إصلاح داخلي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي**"، ربما يمكن القول أن صدقي كان في حقيقة الأمر هو واحد من أقدر الزعماء الموجودين على مثل هذا العمل المهم، وقال أيضاً: "**سيكون الغرض الأول للسياسة الداخلية للوزارة ان ترمي إلى مطاردة الثالوث العدواني (الجهل، الفقر، المرض) مطاردة لإهواده فيها، وفي سبيل تحقيق هذا الغرض، نعمل على الرقي المادي والاقتصادي للبلاد بزيادة الإنتاج في كل مجالاته ونواحيه، لاسيما في الزراعة والصناعة، وتحسين وسائلها، والعمل على تسهيل وتصريف إنتاجها، وتيسير سبل التجارة في الداخل والخارج**"[٣٨].

كانت أولى الخطوات التي اتخذها صدقي إصدار مرسوم في ٢٤ من تموز بوضع تعريفة للرسوم الكمركية على بعض البضائع الواردة من الخارج مثل قصب السكر والبنجر السكري، التي قدرت بثلاثة جنيهات على الطن، ونظير ذلك وقوفه إلى جانب الشركة العامة لمصانع السكر وتكريره في مصر، فأصدر مرسوماً بإعفاء الشركة من رسم الإنتاج عن (٩٠,٠٠٠) طن من السكر المصنع في معاملها، وتعريفة السكر.

أصبح صدقي هو المتحكم في تحديد أسعار القطن إذ كاد منتجوه أن يهجروا زراعته قبل تدخل رئيس وزراء بموجب الاتفاق المبرم بينه وبين الشركة[٣٩]؟

لم يقتصر صدقي على فرض الرسوم على المنتوجات الزراعية مثل الأرز والقمح والدقيق فحسب بل تعداها إلى المنتوجات الصناعة وذلك لسببين:

أولهما: ضرورة معاملة المنتوجات الكمالية معاملة تختلف عن المنتوجات الضرورية، كي لا يختل ميزان المدفوعات، وما يترتب عليه من إضعاف الثقة المالية بها.

ثانيهما: ضرورة حماية الصناعة المحلية والإنتاج الزراعي، بصفة خاصة بعد هبوط أسعار القطن، والبحث عن موارد إضافية في أسعار الحاصلات الأخرى وفي ٣٠ من تموز عام ١٩٣٠ أصدر صدقي قراراً مكملاً فحتم على المصالح الحكومية تفضيل المنتوجات الصناعية الأهلية في المناقصات العامة، ولكنه لم ينفذ بحذافيره إذ اهملته بعض المصالح، ومنها المجالس البلدية والمحلية، التي رأت أنّ القرار غير موجه إليها، بحجة أنها ليست مصالح حكومية وإنما هي هيئات مستقلة[٤٠].

أما صناعة الغزل والنسيج، فمثلت التعريفة الكمركية بالنسبة لها طوق النجاة، بعد أن كاد المصنعان الكبيران الآليان **(الغزل الأهلية والمحلة الكبرى)** على حافة الإفلاس لشدة المنافسة مع المنتوجات الأجنبية، فضلاً عن ذلك اعتمد صدقي جنيه عن قنطار يستخدم من القطن في صورة إعانة لهذه الصناعة في حزيران عام١٩٣١ على أن يتوقف دفع الإعانة في المستقبل عندما تبلغ الأرباح **(٥%)** من رأس المال المدفوع، واتبع صدقي السياسة نفسها مع الصناعات الأخرى مثل الأسمنت والجلود[٤١].

ونتيجة الأزمة الاقتصادية، طبقت الحماية الصناعية في مصر، فاتجهت كثير من رؤوس الأموال إلى الصناعة، وإلى إيجاد صناعات بديلة تحل محل الواردات، فقدر قيمة رأس المال الصناعي المشترك في الهيكل الاقتصادي المصري بنحو(٤٠) مليون جنيه، ونتيجة لتلك السياسة عمل صدقي على إغراء بعض الدول بفتح الأسواق المصرية أمام بضائعها وصناعتها، بشرط أن يكون ذلك بصورة متبادلة، وهو أشبه **(بالاتفاق الثنائي بين دولتين)**، فأصدر مرسوماً في ١٢ من تشرين الثاني عام١٩٣٠[٤٢] ومعنى هذا أنّ سياسة صدقي لم تكن ترمي إلى الحماية المطلقة كما هو مطبق في كثير

من الدول، لما في ذلك من نتائج سيئة على التجارة الدولية، بل حمى سياسة مرنة تلائم حقيقة ما تستطيعه البلاد وتسعى بها إلى تنظيم مواردها الحقيقية والانتفاع بها.

ومن إجراءات صدقي فيما يتعلق بالموقف الاقتصادي المتردي، ولاسيما في سوق القطن واستمرار انخفاض الأسعار، فلم يقف صدقي مكتوف الأيدي، إذ حاول إنقاذ أسعار القطن من التدهور المستمر، إذا ما علمنا أن أسعار القطن قد هبطت في سبتمبر/أيلول عام ١٩٣٠ من ٢٨,٥ جنيه إلى ٢٢ جنيهاً في أول تشرين الأول، وتوالى الهبوط حتى بلغ سعر القنطار ١٤,٥ ريال في شهر أيلول عام١٩٣١[٤٣]، وتدهورت أحوال الفلاحين إلى أسوأ مما كانت عليه خلال الأزمات الاقتصادية في عقد العشرينات، وبلغ مدى تأثر الفلاحين بالأزمة إنهم باعوا ممتلكاتهم ورهنوا أراضيهم، وارتفعت الإيجارات الزراعية موازنة بالأسعار المنخفضة للقطن، وبينما كانت أسعار القطن مستمرة في إنخفاضها، وإذا ببريطانيا تخرج عن قاعدة الذهب، ونبع ذلك انخفاض في قيمة الجنيه المصري الذي كان يُبيع الأول في نظام الصرف، ونتيجة لخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب، نشطت الصناعة القطنية في مقاطعة لانكشير البريطانية، الأمر الذي أدى إلى انتعاش الحالة الاقتصادية بمصر بعد أن ازدادت صادرات القطن إليها، وهذا ما ساعد على إيجاد نشاط نسبي في تجارة القطن المصري، وعلى الرغم من ذلك، أخذت قيمة الجنيه المصري بالهبوط، الأمر وهذا حدا بصدقي إلى الاستعانة، بخبير النقد البلجيكي (**فان زيلندVan Zelind**) مدير البنك المركزي البلجيكي لاستشارته في عدد من المسائل المالية، فأشار إلى ضرورة فصل الجنيه المصري عن مثيلتها البريطاني، وجعل الجنيه المصري أساس التعامل في الخارج، وعمل الحكومة المصرية على تثبيت قيمة عملتها على قاعدة الذهب[٤٤].

حاول صدقي إنقاذ أسعار القطن من التدهور من خلال إصدار مرسوم في ٢٧ أيلول عام١٩٣١ بتحديد المساحة في منطقة السكلاريدس بنسبة (**٣٠%**) وفي غيرها بنسبة (**٢٥%**) من المساحة القابلة للزراعة، وفضلاً ممّا اتخذه صدقي من إجراءات في مصلحة القطن المصري، عمل على التعاون الاقتصادي مع موسكو، على الرغم من العلاقات المشوبة بالحذر، وخوفه من الأفكار الشيوعية التي تهدد الاستقرار السياسي لحكومة صدقي، وذلك من خلال تصدير الأقطان المصرية إليها بعدما أصبح المخزون

منه يشكل محصول موسمين أو ثلاثة مواسم، مقابل أن تحصل مصر على مليون **(فلنكة)** لمصلحة السكك الحديدية المصرية بسعر ١٥ جنيه للفلنكة، وعمل أيضاً على تصدير القطن إلى المانيا من خلال مقايضة القطن المصري بسماد الماني بما يتراوح بين ١٥,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ بالة قطن مقابل ٥٠,٠٠٠ ألف طن سماد(٤٥).

ومن إنجازاته الاقتصادية، ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، فكرت الحكومة حماية الأهليين، وصيانة الثروة العقارية، فأعدت مشروعاً لإنشاء مصرف التسليف الزراعي، وبالفعل أصدر صدقي مرسوماً ملكياً في ٢٥ من تموز عام ١٩٣١، يقضي بتأسيس **(مصرف التسليف الزراعي)**، برأسمال قدره **(٥٠٠,٠٠٠)** وفي العام التالي اعتمدت الحكومة مبلغ مليونين من الجنيهات، وكانت مهمتها إقراض المزارعين قروضاً قصيرة الأجل، لمواجهة النفقات الزراعية، وإقراضهم السلف بضمان حاصلاتهم الزراعية، وبيع الأسمدة والتقاوي نقداً أو بالآجل(٤٦)، ويقول صدقي: "**إنه أنشأ هذا المصرف رحمة بالفلاح المصري، ونقمة على المرابين وأغلبهم من الأجانب**"(٤٧)، وكان الغرض من إنشائه حماية الثروة العقارية والزراعية المصرية، وحماية أصحابها المصريين، بعد ان تعرضوا خلال الأزمة الاقتصادية إلى إجراءات قسرية، وشجع المصرف على إيجاد النقابات التعاونية، وتسليفها الأموال لتستطيع أداء رسالتها، والقيام بها على أتم وجه(٤٨).

ولعل صدقي بنفوذه وفكره الاقتصادي وقد وفر لهذا المصرف كثيراً من عوامل الاستقرار، إذ ضمنت الحكومة المصرف، واسهمت في رأسماله المدفوع بأربعة من الجنيهات، وحصرت أعماله في تقسيط السلف الزراعية لمدة خمس سنوات بلا فائدة(٤٩).

وعلى الرغم من محاولة صدقي إصلاح الضرر الذي ألحقته الأزمة الاقتصادية بالفلاحين عموماً، هنالك من يرى أن تدخل الحكومة الصدقية لإنقاذ ضحايا الأزمة الاقتصادية، كان لحساب كبار الملاك، لا لحساب صغار الفلاحين وفقرائهم(٥٠). وعلى الرغم من إجراءات صدقي الاقتصادية، وما عرف عن رئيسها عن حنكة ودراية وسعة العلم وعظيم المكانة في الشؤون الاقتصادية، عجزت الحكومة من معالجة الأزمة معالجة شاملة.

ومن إنجازات صدقي الاقتصادية مشروع **(خزان جبل الأولياء)**، إذ كان هذا المشروع أحد الاصلاحات الهندسية الاقتصادية البارزة التي قام بها صدقي، وخاض في سبيل إنشائه معارك سياسية كثيرة مع خصومه السياسيين في حكومته عام١٩٣١[٥١]، وكان أغرب ماردَّده خصومه أن المشروع يخدم مصالح بريطانيا في مصر، ويمكنها من السيطرة على أعالي النيل، ومن التحكُّم في المياه والزراعة المصرية، "**إن شاءوا أعطوا، وأن شاؤوا منعوا، وبذلك تخضع البلاد لإرادتهم**"[٥٢].

رد صدقي على منتقدي المشروع، بقوله: "**يجب عدم الخلط بين المسائل السياسية، والمسائل الفنية، لأن لكل منهما ميداناً مستقلاً**"، ومضى قائلاً: "**لست أدري كيف يمكن أن يكون إنشاء خزان جبل الأولياء خطراً على مصر من الوجهة السياسية، وأنه يجلب عليها الأضرار؟! أننا جميعاً نقول: إن لنا حقوقاً مقدسة في السودان من غير شك، ارتباطاً بنا**"[٥٣].

أوضح صدقي جدوى هذا المشروع من حيث المنفعة السريعة فيذكر زحمة البلاد بالسكان حتى صار الفدان **(إحصائياً)** من نصيب ثلاثة أو أربعة من السكان في حين يخص الفرد الواحد في الولايات المتحدة الأميركية خمسون فداناً، ولعل صدقي كان ينسبه إلى الضرورات الاجتماعية، وإلى ضرورة إعادة توزيع السكان[٥٤].

أما موافقته على مشروع خزان جبل الأولياء، فأعاده إلى اتفاق النيل الموقع في ٧ أيار عام١٩٢٩ الذي جاء فيه: "**أن إنشاء أعمال الري في السودان وصياغتها وإدارتها هو من شأن الحكومة المصرية وحدها، وتحت رقابتها، وعد صدقي ان الاعتراض على ذلك المشروع يعني الحيلولة بين مصر وحقها المذكور في اتفاق النيل، وأشار صدقي أن هذا المشروع سيأتي لمصر في حالة تنفيذه بمليار ونصف مليار متر مكعب من المياه الصيفية**"[٥٥].

وكما اهتم صدقي بالمشاريع العمرانية إلى فيها الفلاح، مصلحة الأرض، بمجال الإصلاح الداخلي، اهتم اهتماماً كبيراً بالمشاريع فقد وجه في الوقت نفسه اهتماماً آخر إلى المدن، وعمل على إصلاحها وتجميلها، مثل **(مشروع كورنيش الإسكندرية)**، الذي يمتد على شاطئ البحر المتوسط، من قصر رأس التين إلى قصر المتنزه، وقد أشار الملك فؤاد الأول إلى ما له من أثر بالغ في تجميل المدينة فأوعز إلى صدقي بأن يقيم

هذا الكورنيش، فوضعت رسومه وطرحت عطاءاته في المناقصة، ورست على المقاول الإيطالي (**دانتماروDantimarow**)، وطلب إليه أن ينجزه في عامين، وجرى العمل في الكورنيش ليل نهار بالفعل أنجز في موعده المقرر(٥٦).

كان صدقي أراد تحقيق طموحاته، ومشاريعه العمرانية حتى وان لم يكن فيها كلها في موقع المسؤولية المباشرة، إذ كان حريصاً على تحقيق ذلك منذ أن كان سكرتيراً عاماً لبلدية الإسكندرية، حتى أصبح رئيساً للوزراء، ويعطي صدقي في مذكراته صورة لطموحه في إقامة المشروعات العمرانية، ولاسيما مشروع الكورنيش، وفي هذا الصدد قال صدقي: "**شغلت وظيفة سكرتير عام مجلس الإسكندرية مدة عشر سنوات، ابتداء من عام١٩١١، فكان شغلي الشاغل هو تجميل المدينة (يقصد الإسكندرية)، وبوجه خاص من ناحية وجهتها التي على البحر،....**"(٥٧).

وعلى الرغم من الأقاويل التي تناثرت هنا وهنالك بشأن مشروع كورنيش الإسكندرية، وبشأن صدقي، وغير صدقي من الموظفين المتصلين بهذا العمل، وأنهم قد أفادوا أنفسهم بسببه، وان مخالفات جسيمة لما يقضي به القانون المالي وغيره قد ارتكبت في أثناء القيام به، إن ذلك لم يمنع صدقي من الاستمرار في مواصلة عمل ذلك المشروع الضخم، الذي أوجد فرص عمل لعدد يقدر بثلاثة آلاف عامل مصري، وهذا العدد لا يستهان به في مثل تلك المشاريع (**آنذاك**)، فضلاً عن ذلك فكر صدقي بإيجاد توازن في الميزان التجاري من خلال تشجيع السياحة الداخلية، للحد من الإنفاق في الخارج الذي يستنزف أموالهم من العملات الصعبة، فبدلاً من يذهبوا إلى بلاد أخرى للسياحة والاصطياف ينفقون تلك الأموال، فإنهم سينفقونها داخل البلاد. هذا إلى جانب آخر هو أن من شأن كورنيش الإسكندرية أن يزيد من موارد البلدية سواء من جهة عوائد الأملاك المبنية الكثيرة التي تقام على الرصيف الجديد أو من جهة تأجير الحمامات وهذه وحدها جاءت بأرباح عام١٩٣٢ قدرت بـ ٢٠ ألف جنيه مصري(٥٨).

هكذا إذاً كان مشروع الكورنيش الذي تم أُنجز في عهد إسماعيل صدقي يعد واحداً من إنجازات ذلك الرجل الاقتصادية والعمرانية، إذ أراد بذلك المشروع تقديم خدمة عامة لخير البلاد، إذ ظهرت آنذاك وما زالت تظهر فوائدها العظيمة حتى الوقت الحاضر.

ومع ثقل الأعباء الملقاة على كاهل إسماعيل صدقي، بدأت الأمراض تزحف إلى بدنه، ولكن من اللحظة التي أرهقه فيها المرض بدأ الفساد يدب في ذلك النظام، وظهرت عوامل الفوضى تهدم في بنيانه، بعد أن كان الرجل أقوى وأكثرهم الرجال اقتداراً، فهذا أوفى رجل واسع الأفق، ينظر بكل التقدير لمصلحة بلاده الاقتصادية ورقيها، ولا يهمه بعد ذلك أن يضلل الجماهير أو يرشدهم جادة الصواب، إنما هو من يضع لبلاده أشـــياء تبقى على مر العصور شاهد الثبات.

الخاتمة:

استهدف هذا البحث اظهار الإنجازات الاقتصادية التي تركها إسماعيل صدقي في السياسة الاقتصادية المصرية، بدءاً من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٣٤، فقد وضع بصمته على السياسة الاقتصادية سواء كانت بالسلب أو الإيجاب، ولاسيما حينما أصبح رئيساً للوزراء لأول مرة عام١٩٣٠، في الوقت الذي كان العالم يعاني من الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي أثرت بشكل مباشر في الاقتصاد المصري آنذاك نتيجة لارتباط الجنيه المصري بالعملة الاسترلينية البريطانية، وتأثره بقاعدة الذهب، وهذا كان له الأثر البارز في الاقتصاد المصري، لاسيما إذا ما علمنا أن مصر كانت تعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة ويأتي في مقدمتها محصول القطن، والذرة.

لقد سعى إسماعيل صدقي إلى تحقيق أهداف محددة يمكن تلخيصها بالشكل الآتي:

١- كانت ثقافة صدقي باشا تأييده الدائم للدول الأوربية الديمقراطية أمثال بريطانيا وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد.

٢- كانت أبرز آرائه الاقتصادية تتضمن ضرورة تنمية الصناعة إلى جانب الزراعة في مصر، وترشيد الإنفاق الحكومي على المستويات كافة.

٣- أراد صدقي باشا أثناء الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم **(١٩٢٩-١٩٣٣)** تطبيق الحماية الكمركية، لاسيما أثناء الأزمات الاقتصادية.

٤- كانت سمعة إسماعيل صدقي السياسية جعلته غير محبب من قبل الشعب المصري، إذ كان الرجل شخصية دكتاتورية لا يؤمن بالديمقراطية. إلا أن سمعة الرجل الاقتصادية ودوره في الاقتصاد المصري يُعدّان شيئاً مشهوداً له بالكفاية والمقدرة المالية والاقتصادية والإدارية.

٥- كان لإسماعيل صدقي الفضل الكبير في إقامة الكثير من المشاريع الخدمية والعمرانية المهمة في مصر، أمثال إقامته كورنيش الإسكندرية، ومشروع تعلية خزان أسوان **(جبل الأولياء)**، وإنشاء مصرف التسليف الزراعي.

هوامش البحث ومصادره:

(١) إسماعيل صدقي باشا (١٨٧٥-١٩٥٠): ولد إسماعيل صديق بن أحمد شكري في ١٥ حزيران عام ١٨٧٥ في مدينة الإسكندرية في عهد الخديوي إسماعيل، وقد سمي بهذا الاسم تيمناً باسم إسماعيل صدقي باشا المفتش، ووزير الخديوي إسماعيل وقت ولادته، والذي كان آنذاك في أوج مجده وسلطانه فسماه والده باسمه، ونشأ إسماعيل صدقي في بيت مصري ارستقراطي جمع بين الثراء وأشكاله العصرية. للمزيد عن شخصية إسماعيل صدقي ينظر: مازن مهدي عبد الرحمن، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية/ابن رشد، ٢٠٠٥، ص٦-١٠؛ محمود متولي، دراسات في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ط١، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٤٩.

(٢) كان إسماعيل صدقي عضواً في مجلس إدارة الشركة البريطانية- البلجيكية، وشركة الغزل الأهلية (وهي شركة بريطانية)، وشركة الملح والصودا التي كان مقرها لندن، وشركة وادي كوم امبو، والشركة العقارية، وشركة الأشغال والمباني، وشركة سكك الحديد الفيوم، وغير ذلك كثر من الشركات. للمزيد ينظر: مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط٣، مكتبة الأنكلو المصرية، ١٩٥٤، ص١٤٠؛ محمد صبيح، أيام وأيام ١٨٨٢-١٩٥٦، القاهرة، ١٩ ، ص٣٨٠.

(٣) سنيه قراعة، نمر السياسة المصرية، المكتب الدولي للصحافة، بيروت، ١٩٥٣، ص٧١.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٣.

(٥) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج١، ط١، بيروت، ١٩٧٩، ص١٧٩.

(٦) بطرس غالي (١٨٤٦-١٩١٠): ولد في القاهرة، وقضى ثماني سنوات في مدرسة حارة السكاكين، اتقن اللغة العربية، والفرنسية، وتعلم الفارسية، والتركية، والتحق بمدرسة الترجمة. للمزيد ينظر: إبراهيم مصطفى أبو ليلى، مفاخر الأجيال في سير أعاظم الرجال، مطابع المحمودية، الأزهر، ١٩٣٢، ص١٦٥.

(٧) إسماعيل صدقي، مذكراتي، تحقيق: سامي أبو النور، مكتبة مدبولي، ١٩٩١، ص٢٧.

(٨) للمزيد عن وزارة حسين رشدي باشا ينظر: يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، مطابع الأهرام، ١٩٧٥، ص١٧٨.

(٩) أحمد عطية، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، ١٩٦٨، ص٧١-٧٢.

(١٠) مضابط الجمعية التشريعية، دور الانعقاد الأولى، الجلسة ٢٣ نيسان عام١٩١٤، ص٣٥١.

(١١) إسماعيل صدقي، المصدر السابق، ص٤١.

(١٢) عباس محمود العقاد، سعد زغلول، سيرة وتحية، دار الشروق، القاهرة، د.ت، ص١٥٩.

(١٣) صفاء محمد فتوح شاكر، إسماعيل صدقي، الواقعية السياسية في مواجهة الحركة الوطنية، ط١، دار الشروق، ٢٠٠٥.

(١٤) المقطم، صحيفة، العدد ٧٩٥٠، أيار، ١٩١٥، ص٢.
(١٥) المقطم، صحيفة، العدد٧٩٥٣، ٧٩، أيار١٩١٥.
(١٦) للمزيد ينظر: عبد السلام عبد الحليم عامر، الرأسمالية الصناعية ودورها في مصر في مرحلة المشروعات الحرة ١٩٣٦-١٩٥٧، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس عين الشمس، ١٩٨٨.
(١٧) محمود متولى، الأصول التاريخية الرأسمالية المصرية وتطورها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤، ص٩٥.
(١٨) محمود متولي، المصدر السابق، ص٩٥.
(١٩) أمين مصطفى عفيفي، المصدر السابق، ص٢٥٦.
(٢٠) محمود متولي، المصدر السابق، ص٩٧.
(٢١) حسين على الرفاعي، الصناعة في مصر، القاهرة، ١٩٢٥، ص٦٥٥.
(٢٢) في ٢٣ آذار عام١٩٣٣ صدر القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٣٣ لإعطاء الغرف التجارية المصرية الشخصية المعنوية مع تحديد اختصاص كل غرفة وتنظيم رقابة الحكومة عليها. محمود متولي، المصدر السابق، ص١٢٢.
(٢٣) السير ونستون سبنر تشرشل (١٨٧٤-١٩٦٥) زعيم سياسي بريطاني، دخل الجيش البريطاني عام١٨٩٥، وخدم بعد ذلك في كوبا والهند ومصر وحرب البوير، أصبح رئيس هيئة التجارة (١٩٠٨-١٩١٠)، ووزيراً للداخلية (١٩١٠-١٩١١)، ثم وزيراً للبحرية، ومنح في تلك المدة دعمه القوى العلمية الدرونيل وتدرج في المناصب، وفي عقد الثلاثينيات، كان أشهر من حذر من أخطار النازية. للمزيد ينظر: روجر بار لتسن، موسوعة الحرب العالمية، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي، ج١، دار المأمون، بغداد، ١٩٩٠، ص٩٦٢؛ محمد يوسف القريشي، تشرشل ودوره السياسي، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، بغداد، ٢٠٠٥.
(٢٤) الوقائع المصرية، ٢٦ آذار عام ١٩٢٢.
(٢٥) صفاء محمد فتوح، المصدر السابق، ص٢٧.
(٢٦) للمزيد ينظر: عبد المنعم الغزالي، تاريخ الحركة النقابية١٨٩٩-١٩٥٢، القاهرة، ١٩٦٨، ص٩٢.
(٢٧) صفاء محمد فتوح، المصدر السابق، ص٢٧.
(٢٨) مازن مهدي، المصدر السابق، ص٧٦.
(٢٩) محمود متولي، المصدر السابق، ص١٢٢.
(٣٠) عبد المنعم الغزالي، المصدر السابق، ص٩٢.
(٣١) محمود متولي، المصدر السابق، ص١٢٣.
(٣٢) صفاء محمد فتوح، المصدر السابق، ص٢٨.
(٣٣) المصدر نفسه.
(٣٤) المصدر نفسه، ص٣٠.

[٣٥] أحمد فؤاد الأول (١٨٦٨-١٩٣٦): تلقى علومه إيطاليا، عين مرافقاً للسلطان عبد الحميد حتى عام١٨٩٠، بعدها عاد إلى مصر، تولى عرش مصر عام١٩١٧ بعد وفاة أخيه السلطان حسين الأول، استقلت في عهده مصر بعد تصريح٢٨ شباط عام١٩٢٢، ظهر في عهده الحكم البرلماني في مصر، وبعد صدور دستور عام١٩٢٣ أسهم في تأسيس الجامعة المصرية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، كامل الزهيري، الموسوعة السياسية، ط١، بيروت، ١٩٧٤، ص٤١٢.

[٣٦] عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج٢، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٩، ص١١٠.

[٣٧] جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في وثائق الممثليات العراقية في القاهرة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣، ص٩٧.

[٣٨] محمد محمد الجوادي، إسماعيل صدقي باشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص٥٩.

[٣٩] صفاء محمد فتوح، المصدر السابق، ص٣٤.

[٤٠] المصدر نفسه، ص٣٤.

[٤١] جاء في المرسوم الذي أصدره صدقي في ١٢ تشرين الثاني عام١٩٠٣، ما يأتي: أن للحكومة إبرام اتفاقات مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانتفاع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية: "على ان لا تتجاوز مدة العمل فيها سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون".

[٤٢] أمين مصطفى عفيفي، المصدر السابق، ص٢٣٤.

[٤٣] صفاء محمد فتوح، المصدر السابق، ص٣٧.

[٤٤] نوال القاسم، تطور الصناعة المصرية من عهد محمد علي حتى عبد الناصر، ط١، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧، ض٢٣٤.

[٤٥] جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص١٠٩.

[٤٦] إسماعيل صدقي، المصدر السابق، ص ؛ محمد شوكت التوني، أحزاب وزعماء، ١٩١٩-١٩٥٢، ج١، الهيئة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٠٨.

[٤٧] للمزيد ينظر: أمين مصطفى عفيفي، المصدر السابق، ص٥٠٩.

[٤٨] عبد المنعم الغزالي، المصدر السابق، ص١٦٧.

[٤٩] محمد محمد الجوادي، المصدر السابق، ص١٠٠.

[٥٠] المصدر نفسه، ص٩٨.

[٥١] سنية قراعة، المصدر السابق، ص٣٥٠.

[٥٢] خطاب دولة رئيس الوزراء في مشروع جبل الأولياء، نقلاً عن: الأهرام، جريدة، العدد (١٦٩٢٣)، السنة الثامنة والخمسون، كانون الثاني، عام١٩٣٢، ص١.

[٥٣] محمد محمد الجوادي، المصدر السابق، ص٩٨.

[٥٤] جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص١٢٢.

[٥٥] سنية قراعة، المصدر السابق، ص٣٣٦.

(٥٦) محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥١، ص٢٩١؛ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص١٥٨.
(٥٧) للمزيد ينظر: محمد محمد الجوادي، المصدر السابق، ص١٠٠.
(٥٨) محمد حسين هيكل، المصدر السابق، ص٢٩١.

The Contribution of Ismael Sadekiin the Political Economic Life in Egypt until 1934

By: Dr. Mazin Mahdi Abdul-rahman
Ministry of Education
the Teacher's PreapartionInstitute Rusafa \ 1

Ismael Sadeki is considered as one of the important historical figures who have passed in the history of Egypt, and that has affected the modern history of the country, positively or negatively. In spite of his reputation that made him unnamable by the Egyptian people. Some regarded him as a dictator that does not care for human rights. His reputation in the economy in his role in the Egyptian economy was something full of sufficiency in finance and administration. His era was full of achievements finance and administration. He was known in his sufficiency since early age which he became in 1914. Then, he presided over the Trade and Industry Committee in 1916, and then he presided over the Egyptian economic council and in the Industries Union in 1922 in addition to his cooperation with the foreigners.